حماية الأطفال وإبقاء أولياء الأمور على اطلاع

29 أكتوبر 2026 – الاستفسارات الإعلامية

من شأن التغييرات المقترحة أن تتيح لأولياء الأمور الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الحوادث ومخاوف السلامة ومسائل الامتثال في دور الحضانة، فضلاً عن تعزيز الرقابة الحكومية.

في حال إقراره، سيُعدل مشروع القانون رقم 35، المعنون «*قانون تعديل تشريعات التعليم ورعاية الأطفال (ضمان مشاركة أولياء الأمور) لسنة 2026*»، *قانون التعلم المبكر ورعاية الأطفال*، وسيمنح المقاطعة أدوات أكثر فاعلية لتقييم السجل المهني للأشخاص المتقدمين للحصول على ترخيص لتشغيل برامج رعاية الأطفال، وتعزيز الرقابة على العاملين في مجال تربية الطفولة المبكرة. تُعد سلامة الأطفال وأمنهم أثناء وجودهم في دور الحضانة من أولويات حكومة ألبرتا القصوى.

في حال إقرار مشروع القانون رقم 35، ستتمكن المقاطعة من أخذ خبرة مقدم الطلب وقدرته المالية وسجله في الامتثال لدى الهيئات التنظيمية الأخرى في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن إصدار ترخيص لرعاية الأطفال أو تجديده. وسيوفر ذلك للمقاطعة معلومات إضافية مسبقاً، بما يتيح لها تحديد المخاطر المحتملة قبل إصدار الترخيص أو تجديده. ومن شأن التغييرات المقترحة أن تعزز قطاع رعاية الأطفال في ألبرتا وتمنح الأسر مزيداً من الطمأنينة.

كما ستسهم التعديلات في تحسين الرقابة على اعتماد العاملين في مجال تربية الطفولة المبكرة. وستكون للحكومة صلاحية إضافة شروط إلى شهادات الاعتماد، مثل تحديد تواريخ انتهاء صلاحيتها، ووضع متطلبات لتجديدها. وسيساعد ذلك وزارة التعليم ورعاية الطفولة في ألبرتا على الاحتفاظ بصورة أكثر تحديثاً عن القوى العاملة النشطة، وضمان مواكبة متطلبات الاعتماد للتطورات بمرور الوقت.

«يستحق أولياء الأمور أن يطمئنوا إلى أن أطفالهم آمنون ويحظون بالرعاية المناسبة. ومن شأن هذه التغييرات أن تعزز الرقابة على خدمات رعاية الأطفال المرخصة، وأن توفر للحكومة أدوات أفضل لتحديد الشواغل ومعالجتها، وأن تضمن حصول الأسر على معلومات واضحة وفي الوقت المناسب عند وقوع مشكلات خطيرة».

ديميتريوس نيكولايدس، وزير التعليم ورعاية الطفولة

كما ستعزز التغييرات المقترحة المتطلبات المفروضة على مقدمي خدمات رعاية الأطفال المرخصين لإبقاء أولياء الأمور على اطلاع بشأن الحوادث الخطيرة ومخاوف السلامة ومسائل الامتثال. وفي حال إقرار هذه التغييرات، فإنها ستتضمن ما يلي:

التصنيف: عام

- إلزام مقدمي خدمات رعاية الأطفال المرخصين، سواء في المرافق المخصصة لذلك أو في المنازل، بإبلاغ جميع الأسر بمسائل الامتثال الجوهرية والإجراءات التنفيذية المتخذة، بما في ذلك الجزاءات الإدارية والتغييرات التي تطرأ على ترخيص مقدم الخدمة أو الشروط المفروضة عليه.
- السماح لفريق ترخيص خدمات رعاية الأطفال في ألبرتا بتوجيه مقدمي الخدمات لإخطار جميع الأسر عند وضع خطة سلامة معتمدة من الوزارة عقب وقوع حادث جسيم، بما في ذلك الادعاءات التي قد تنطوي على أفعال إجرامية تتعلق بإساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم.
- إلزام مقدمي الخدمات بتنفيذ خطط السلامة المعتمدة من الوزارة وإتاحتها لأولياء الأمور، حتى يتسنى لهم فهم التدابير المتخذة لحماية الأطفال.
    - تُستخدم خطط السلامة بالفعل في ألبرتا، غير أن التعديلات المقترحة ستجعل الالتزام بتنفيذها متطلباً قانونياً.
- السماح للمقاطعة بإخطار الأسر مباشرة بشأن الحوادث أو مخاوف السلامة أو مسائل الامتثال، إذا تعذر على مقدم الخدمة القيام بذلك أو امتنع عنه.
- السماح بإجراء عمليات التفتيش أو المراقبة عن بُعد في ظروف محدودة، عندما يتعذر إجراء التفتيش حضورياً على الفور.

عندما يسفر حادث جسيم عن وضع خطة سلامة معتمدة من الوزارة، ستُنشر معلومات موجهة إلى جميع الأسر في مقر برنامج رعاية الأطفال المعني. كما سيتعين على مقدمي الخدمات إخطار الأسر من خلال وسائل مثل البريد الإلكتروني أو تطبيقات الهواتف المحمولة. وسيستمر إخطار الأسر بشكل منفصل، في أقرب وقت ممكن، إذا كان من المعروف أن طفلها قد تأثر بالحادث بصورة مباشرة.

«في أكاديمية كيبلر، نؤمن بأن الشفافية والمساءلة وجودة الرعاية تشكل ركائز أساسية لبناء الثقة مع الأسر. ونحن نؤيد هذه التغييرات باعتبارها خطوة مهمة نحو تعزيز الرقابة والارتقاء بالمعايير المهنية وحماية الأطفال. فهذه مسؤوليات بالغة الأهمية، ولا مجال للتهاون في أدائها على النحو الصحيح».

روبرت غار، رئيس أكاديمية كيبلر

«تبدأ خدمات رعاية الأطفال عالية الجودة بوجود مربين ومربيات على مستوى عالٍ من الكفاءة. ونرحب بهذه التغييرات الرامية إلى تعزيز الرقابة على اعتماد العاملين في مجال تربية الطفولة المبكرة. ونتشارك مع حكومة ألبرتا التزامها بضمان شعور الأسر بالاطمئنان إلى أن أطفالها يتلقون رعاية آمنة وعالية الجودة. ونتوجه بالشكر إلى الوزير نيكولايدس على التزامه المتواصل بتعزيز جودة خدمات رعاية الأطفال وسلامتها».

لوريسا فرينز، نائبة رئيس شركة ألبرتا كيدز آند كومباني

ستقيّم حكومة ألبرتا كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كانت تستدعي إخطار نطاق أوسع من الأسر، مع الحرص على حماية الخصوصية والحد من التأثير على التحقيقات الجارية. ولن يتم إبلاغ جميع الأسر بكل حادث جسيم. وستواصل المقاطعة العمل مع الخبراء القانونيين وأجهزة إنفاذ القانون بشأن هذه الاعتبارات.

حقائق سريعة

التصنيف: عام

- يقدم نظام رعاية الأطفال المرخص في ألبرتا خدماته لأكثر من 145,000 طفل، وقد أتاح أكثر من 67,000 مكان لرعاية الأطفال منذ عام 2021.
- يتماشى مشروع القانون مع التغييرات المتعلقة بإخطار أولياء الأمور والجمهور، التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يونيو، بما في ذلك نشر الإشعارات المتعلقة بالحوادث على موقع Alberta.ca.
- ستدخل التعديلات المتعلقة برعاية الأطفال حيز التنفيذ عند صدور مرسوم بإعلانها، على أن يبدأ تطبيقها في الأول من مارس 2027.
- ويجري المضي قدماً في التعديلات المقترحة بالتوازي مع التغييرات المقترحة على *قانون التعليم*.

معلومات ذات صلة

- تعزيز المساءلة في منظومتي التعليم ورعاية الأطفال

أخبار ذات صلة

- إبقاء الأسر على اطلاع وإشراكها (29 أكتوبر 2026)
- تسريع الإخطار بحوادث رعاية الأطفال (29 مايو 2026)
- ألبرتا تعزز سلامة خدمات رعاية الأطفال (30 أكتوبر 2025)

الوسائط المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي

استفسارات وسائل الإعلام

غاريت كولر

780-427-5010
كبير السكرتيرين الصحفيين، قطاع التعليم ورعاية الأطفال

التصنيف: عام